(ما ليس له نظير في كلام العرب، دراسة تطبيقية في الأفعال)

د. نور عبد الكريم صبري
الجامعة العراقية/ كلية الآداب
Dr. Noor Abdul Karim Sabry
Iraqi University/ College of Arts

Research Title
which has no equivalent in the words)
(of the Arabs, an applied study in verbs

noorsabrinoor@yahoo.com

This research studies one of the forms of grammatical analogy that the grammarians relied on, which is the analogy and its absence in the words of the Arabs, an applied study in the section of verbs, and the analogy is the like and equal to the thing, that is, what has a like as we say: So-and-so is your counterpar,mean: like you, and the non-parallel is In the grammarians' terminology: the absence of a grammatical equivalent of a grammatical issue in the eloquent use of the Arabs, and the meaning of inference with it: the negation, for the absence of proof evidence .Suggestion. The analogy corrects the grammatical ruling and its absence negates it, and the grammarians have more invoked to analogies, and their statements indicating their acceptance of what has an equivalent and their rejection of what has no equal, and their sayings that indicate that they say: Pregnancy on what has an equal is more important than carrying on what is not. Its equivalent, and their saying: What is unparalleled in Arabic, and for which there is no witness of grammatical reasons, is corrupt, and their saying: Pregnancy on what has an equal, even if it is less and is out of analogy, is better than a statement without peer, and their saying: If the saying leads to what has no equal. He had to be rejected and to go to him And after researching and extrapolating in the books of grammar, the assets, such as the book by Sibawayh, Al-Muqtadib for Al-Mubarrad, and the principles by Ibn Al-Siraj, and others.. and the books of explanations, such as Sharh Ibn Aqil, and Sharh Al-Tashil and others.. I extracted issues related to what has no parallel in the construction of the verb, and issues related to the grammatical structures of the verb, It presented the most important opinions that the grammarians mentioned in these issues, in terms of their support, refutation and objection to them, and their argument for not being matched and what the research tended to do after presenting those opinions.

ملخص البحث

يدور هذا البحث حول صورة من صور القياس النحوي التي اعتمد عليها النحاة، وهي النظير وعدم وروده في كلام العرب، دراسة تطبيقية في باب الأفعال، والنظير هو المِثْل والمساوي للشيء، أي ما له مثل كما نقول: فلان نظيرك، أي مثلك، أما عدم النظير فهو في اصطلاح النحاة: عدم ورود نظير سماعي لمسألة نحوية في استعمال فصيح عن العرب ومعنى الاستدلال به: النفي لعدم وجود دليل الأثبات. ويعد من أدلة النحو المتفرقة التي لا تحصر كما أشار إلى ذلك السيوطي في كتابه الاقتراح، فالنظير يصحح الحكم النحوي وعدمه ينفيه، وقد أكثر النحويون من الاحتكام إليه، وتعددت أقوالهم الدالة على قبولهم ما له نظير وردهم ما ليس له نظير، ومن أقوالهم الدالة على ذلك قولهم: الحَمْل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظيرَ له، وقولهم: ما لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية يكون فاسدًا، وغيرها وبعد البحث والاستقراء في كتب النحو الأصول، كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وغيرها.. وكتب الشروحات، كشرح ابن عقيل، وشرح التسهيل وغيرهما، استخلصت مسائل تخصّ ما ليس له نظير في بناء الفعل، ومسائل تخصّ التراكيب النحوية للفعل، وعرضت أهم الآراء التي ذكرها النحاة في تلك المسائل، من حيث تأييدهم أو ردّهم واعتراضهم لها، وبيان حجّتهم بعدم النظير وما مال إليه البحث بعد عرض تلك الآراء **الكلمات المفتاحية: (السماع، النظير، الأفعال، القياس، كلام العرب)**.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلْق سيّدنا محمّد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعديعدّ النظير صورة من صور القياس النحوي، وأصل من أصول النحو الذي اعتمد عليه النحاة في بناء قواعد العربية وتقوية مذاهبهم واختياراتهم، فنجد تعدد أقوالهم الدالة على قبولهم ما له نظير في كلام العرب وردّهم ما ليس له نظير، ومن خلال الاطلاع على كتب النحو الأصول، ككتاب سيبويه، والأصول لابن السراج، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وغيرها من كتب النحو.. نجد كثرة دوران هذا الدليل في كثيرٍ من المسائل النحوية، إذ كان له أثر بارز في الاحتجاج والترجيح والتضعيف، أو إبطال مذهب أو تأييده؛ ولأهمية هذا الدليل عند النحاة ولصلته بالسماع والقياس وهما أساس الاستدلال في النحو؛ وجب عليّ أنْ أكتب في هذا البحث عمّا ليس له نظير في كلام العرب، دراسة تطبيقية في باب الأفعال، وجاء البحث بعد هذه المقدّمة بتمهيد أشرت فيه إلى التعريف بالنظير لغة واصطلاحا، ومعنى الاستدلال بعدم النظير عند النحاة، وأعقبته بمبحثين: الأول منهما كان في دراسة المسائل التي تتعلّق ببناء الفعل، ممّا ليس لها نظير في كلام العرب، وتناولت في المبحث الثاني المسائل التي تتعلّق بالتراكيب النحوية للفعل والتي لا لها نظير لها أيضاً وخُتِم البحث بأهم النتائج التي توصلتُ إليها، وأشرت إلى المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث. ومن الله التوفيق.

تمهيد

النظير، لغةً: "المِثْل، وقيل :المثل في كل شيء، وفلان نظيرك: أي مثلك ...، وقال الجوهري: ونظير الشيء مثله، وحكي أبو عبيدة: النظر والنظير بمعنى، مثل الند والنديد... والنظائر جمع نظيرة، وهو المثل، والشبه في الأشكال، والأفعال، والأخلاق والأقوال" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢١٩/٥). واصطلاحا: "هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه، نحو: استتار الضمير وعمله في الظروف والمصدر والحال" (الرماني، الحدود في النحو، ١٩٨٩م، صفحة ٤١)، فمعناه أن يكون للشيء نظائر في بابه. والاستدلال بعدم النظير: هو "عدم ورود نظير سماعي لمسألة نحوية في استعمال فصيح عن العرب" (الرماني، الحدود في النحو، ١٩٨٩م، صفحة ٤١). وأشار السّيوطي إلى أنّ النّظير يكون دليلا على النفي لا على الإثبات، والنظير يصحّح الحُكم النحوي وأنّ عدمه ينفيه (فجال، ١٩٨٩)، فمع الدليل لا حاجة إلى الاستدلال بالنظير، وإنْ وجِدَ بعد قيام الدليل فهو للاستئناس، قال ابن جنّي: "أمّا إذا دلّ الدليل فإنّه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتّاب، فإنّه حكى فيما جاء على (فِعِلٍ)، (إبلا) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير؛ لأنَّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنّما هو للأنس به، لا للحاجة إليه. فأمّا إن لم يقُم دليلٌ فإنّك محتاج إلى إيجاد النظير، ألا ترى إلى (عِزويت)• لمّا لم يقم الدليل على أنّ واوه وتاءه أصلان، احتجت إلى التعليل بالنظير، فمَنَعت من أن يكون (فِعويلا) لمّا لم تجد له نظيراً وحملته على (فعليت)؛ لوجود النظير، وهو: عفريت، ونفريت (ابن جني، صفحة ١/ ١٩٨). والشواهد كثيرة في كتب النحو تدل على تعويل النحويين على هذا الدليل واعتمادهم عليه.

المبحث الأوّل في مسائل متعلقة ببناء الفعل

- **لا يوجد فعل على وزن (افْعَلَّل)** اتّفق البصريون والكوفيون على أنَّ وزن (احْقَوْقَف) و(اغْدَوْدَن) على وزن (افْعَوْعَل)، ولا يجوز أن يكونا على وزن (افْعَلَّل) أو (افْعَلْعَل) (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ٤/ ٧٥)، واستدلَّ الكوفيون بعدم وجود نظير ذلك في كلام العرب، فقالوا: "لأنَّه ليس في الأفعال ما هو على وزن (افْعَلَّل)" (الأنباري، ١٤٠٧هـ، صفحة ٢/ ٧٩١). وأشارَ سيبويه إلى هذا الدليل في حديثه عن ادغام (اقْشَعَرَّ) و(اظْمَأَنَّ)، فقال: "لأنّه ليس في بنات الخمسة، مثل: (اسْفَرْجَل)، ولا فعلٌ البتّة" (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ٤/ ٤٢٦). وبعد أن ذكرَ سيبويه الأمثلة في الأفعال لم يذكر (افْعَلَّل)، وذَكرَ (افْعَوْعَل) ثم قال: "فهذا جميع ما أُلحِقَ من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، مزيدة وغير مزيدة.. فما جاوزَ هذه الأمثلة فليس مِنْ كلام العرب" (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ٤/ ٢٨٧). ولو نظرنا في الأفعال نجد ما لم يذكره سيبويه من وزن (افْعَلَّل)، نحو: (اهْرَمَّع الرَجُلُ) إذا تباكى، و(احْزَأرَرَ) إذا استعدَّ للقتال، و(اقْرَمَّطَ) إذا غضب، و(اطْرَمَّسَ الليلُ) إذا أَظْلَمَ، وغير ذلك.. (السرقسطي، ١٤١٣هـ)، ممّا يدلُّ على وجود هذا الوزن في كلام العرب.
- **لا يوجد في الأفعال وزن (افْعَلْعَل)**

ذكَرَ الرَّضي أَنَّ سيبويه احتجَّ لعدم صحّة جَعْل (اغْدَوْدَن) على وزن (افْعَلْعَل) بعدم النظير؛ لأنَّ (افْعَلْعَل) لم يأتِ في كلام العرب، ولو جُعِلَ على هذا الوزن لأدَّى إلى وجود ما لا نظيرَ له، فوَجَبَ ردّه (الرضي، ١٩٧٥م، صفحة ١/ ٢٥٣). ولم يصرّح سيبويه بذلك، لكن نجد إشارةً منه في قوله: "ويفصلُ بين العينين بواوٍ ويُسَكَّنُ أوّلُ حرْفٍ فيلزمه ألفُ الوصل، ويكون الحرْف على (افْعَوْعَلت)...، ولا يفصل بين العينين إلّا في هذا الموضع، ولا يكون الفصْلُ إلّا بواوٍ، وذلك كقولك: (اغْدَوْدَن) و(مُغْدَوْدِن)" (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ٤/ ٢٨٥).

فقوله: "ولا يكون الفصل إلّا بواو" يدلُّ على عدم إقراره بناء (افْعَلْعَل)؛ لأنَّ الفصلَ فيه باللام.

- **لا يوجد فعل للتعجب على وزن (فَعَل)**

في إعراب (ما كانَ أحسن زيداً) ذهبَ أكثرُ النّحويين إلى القول بزيادة (كان) بين (ما) التّعجبيّة وفعلها، والغرضُ من زيادتها هنا، هو بيان أنَّ الحُسنَ كانَ فيما مضى، فـ(ما) مبتدأ، و(أحسن زيداً) الخبر، و(كان) زائدة ملغاة كما في قولهم: (ما كانَ ضرب زيداً) (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ١/ ٧٣).أمّا الزَّجاجي فقد خالف النحويين في ذلك، فرأى بأنَّ (كان) ناقصة، وفيها ضمير عائد على (ما) المبتدأة، و(أحسن زيداً) هي خبر لكان، و(كان) مع اسمها وخبرها هي خبر (ما) (الزجاجي، ١٤٠٤هـ، صفحة ١٠٣) وردَّ أبو علي الفارسيّ على عدم صحة قول الزّجاجي وغيره بأنَّ (كان) هنا غير زائدة، محتجّاً بعدم وجود فعلٍ للتعجُّب على وزن (فَعَل)، فقال: "والدَّليل على أنَّ الوجه الثاني، وهو أنْ تكون (كان) غير زائدة، لا يجوز أنَّ فعل التعجّب على (أفْعَل) دون (فَعَل)، فلو كان قولك: (كان) فعلَ التّعجّب لوَجَبَ أنْ يكون على (أفْعَل) دونَ (فَعَل).. ألا ترى أنّك لا تجد فعلاً للتعجّب مبنيّاً على (فَعَل)" (الفارسي، ١٩٨٣م، الصفحات ١٦٧– ١٦٨). وبمثل هذا احتجّ ابن السيّد (البطليوسي، ١٩٨٠م، صفحة ٢٢٧)، وابن يعيش (ابن يعيش، د.ت، صفحة ٧/ ١٥٠) وابن عصفور (ابن عصفور، د.ت، صفحة ١/ ٥٨٥).

المبحث الثاني في مسائل متعلقة بالتراكيب النحوية للفعل

- **لا يوجد فعلٌ يتعدّى لأربعة مفعولين.** إذا عمل الفعل اللازم أو المتعدّي إلى فعل أو فعلين في الظرف المتصرّف، فيجوز أن يتوسّع فيه فينصب على التشبيه بالمفعول به (الكبيسي و العاني، ٢٠٢١)، فتقول: (اليومَ صُمته) (سيبويه، ١٤٠٣هـ، الصفحات ١/ ٤١- ٤٣)، وإذا تعدّى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل، وجاء بعده ظرف، نحو: (أعلمَ اللهُ زيداً عمراً خيراً منكَ)، فأجاز سيبويه والأخفش نصبه على التّوسّع تشبيهاً بالمفعوليّة (سيبويه، ١٤٠٣هـ، الصفحات ١/ ٤١- ٤٣)، ونَسَبَه أبو حيّان لجمهور النحويين (الأندلسي، ١٤٠٩هـ، صفحة ٢/ ٢٧٢)، ومنَعَ ذلك ابن السّراج وأبو علي الفارسي وابن عصفور وابن مالك وغيرهم•. واحتجَّ أبو علي الفارسيّ في منعه ذلك، فقال: "إذا عدّيتَ الفعلَ إلى ثلاثة مفعولين، لم يجز إذا ذكَرْتَ ظرفاً مع المفعولين أن تنصبه على الاتّساع نصْبَ المفعول بهِ؛ لأنَّ الفعلَ يصير متعدّيا إلى أربعة مفعولين، وهذا لا نظير له، وإذا لم يكن له مثلٌ في كلامهم لم يجزْ" (الفارسي، ١٩٨٣م، صفحة ١/ ٤٨٧). وسبقه ابنُ السّراج بالإشارة إلى هذا الاحتجاج، فقال: " ولا تقول: (اليومَ أنا مُعْلمه زيداً بشَراً مُنطلقاً)؛ لأنّه لا يكون فعلٌ يتعدّى إلى أربعة مفاعيل فيُشبّهُ هذا به، وقد أجازه بعضُ الناس" (ابن السراج، ١٤٠٥هـ، صفحة ١/ ١٩٦). ووافقهم ابن مالك في ذلك فقال: "جواز تعدّي ذي ثلاثة إلى ظرف على أنَّه مفعول به يستلزِمُ مُشبَّهاً دونَ مشبّه به؛ لأنَّه إذا فُعِلَ ذلك بما له مفعولٌ واحد ومفعولان، لمْ يعدِم أصلا يُحْمَلُ عليه بخلاف نصبه ما له ثلاثة، فإنّه يلزم منه فرعٌ لا أصلَ له، ومُشبَّهٌ دونَ مُشبّه به، فوَجَبَ منعُه" (ابن مالك، ١٤١٠هـ، صفحة ٢/ ٢٤٦). ونجد بعض النحويين ردّوا احتجاج المانعينَ بعدَمِ النظير ورأوا بأنّه "لا مبالاةَ بعدَمِ النّظير، وإلّا لم يجز في اللّازمِ إذا لم يعهد نصبه المفعول، وإنّما جازَ فيه لضرْبٍ مِنَ المجاز" (السيوطي، ١٣٩٤هـ، صفحة ٣/ ١٦٨).وحجّة هذا الرّد قويّة؛ لأنَّ المانعينَ لنصْبِ الظرف بعدَ نصبِهِ ثلاثة مفعولين أجازوا نصْبَ اللّازمِ للظرف على التشبيه بالمفعول به، واللّازم لا يجوز أنْ ينصبَ مفعولاً، وأشارَ سيبويه لهذه الحُجَّة فقال: "واعلَم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلَم يكن بعد ذلك متعدّي، تعدَّت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل.. لأنّها لمّا انتهت صارت بمنزلة الذي لا يتعدّى" (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ١/ ٤١).

- **لا نظيرَ في كلام العرب مِنْ نصب المستثنى بفعلٍ ونحوه في الكلام الموجب بما قبل (إلّا).**

اختَلَفَ النّحاةُ في عاملِ نصْب المستثنى في الكلام الموجَب، نحو: (قامَ القوم إلّا زيداً)، فقيل هو منصوبٌ بما قبل (إلّا) مِنْ فعلٍ ونحوه، وهو قول سيبويه (سيبويه، ١٤٠٣هـ). ونَسَبَه الأنباريُّ للبصريين (الأنباري، ١٤٠٧هـ)، واختاره الرُّمانيُّ (الرماني، معاني الحروف، ١٤٠٧هـ) وغيره..• وقيل أنّه منصوبٌ بتقدير: (إلّا أنَّ زيداً لم يقم)، وهو قول الكسائي (الأنباري، ١٤٠٧هـ).وردَّ ابن مالك حجّة سيبويه والبصريين هذه بعدم النظير فيها من وجهين، الأوّل حيثُ قالَ: "ويُبطِلُ هذا المذهب صحّة تكرير الاستثناء، نحو: (قَبَضْت عشرة إلّا أربعةً إلّا دِرهَماً إلّا رُبْعاً)؛ إذْ لا فعْلَ في المثال المذكور إلّا (قَبَضْت)، فإذا جُعِلَ مُعدّى بـ(إلّا) لَزَمَ تعديته إلى (أربعة) بمعنى الحط، وإلى (الدرهم) بمعنى الجبر، وإلى (الرّبع) بمعنى الحط، وذلك حكم بلا نظير له، فإنّه استعمال فعلٍ واحد معدّى بحرفٍ واحدٍ على معنيين متضادّين" (ابن مالك، ١٤١٠هـ، صفحة ٢/ ٢٧٧). ووجه احتجاجه، أنَّ الفعل إذا كان قبل (إلا) فيُستعمل في الأوّل بمعنى الحط والنّقص ممّا قبله، وفي الثاني بمعنى الجَبر والإضافة، وبذلك يكون الفعل عامل فيهما بمعنيين متضادين وهذا لا نظير له. وبمثل هذا الاحتجاج احتجَّ بدر الدين ابن مالك (ابن الناظم، ١٩٩٨م).أمّا الوجه الثاني الذي احتجَّ به ابن مالك بعدَم النظير، قوله: "لو كرّرت (إلّا) دون عطف في المعنى، نحو: (قاموا إلّا زيداً إلّا عَمْراً) فإنَّ الثاني موافقٌ للأوّل في المعنى، فلو جُعِلا منصوبينِ بالفعل معدّى إليهما بـ(إلّا)، لَزم منْ ذلك عدم النظير؛ إذ ليس في الكلام فعلٌ معدى بحرفٍ واحدٍ إلى شيئين دون عطفٍ فوَجَبَ اجتنابه" (ابن مالك، ١٤١٠هـ، صفحة ٢/ ٢٧٧)وأجد أنَّ احتجاج ابن مالك ضعيف في هذه المسألة؛ لأنَّ تعدية الفعل إلى أسماءٍ عِدَّة بحرْفٍ واحد دون عطفٍ، واردٌ، وبه احتجَّ وردَّ أبو حيان على ابن مالك في هذه المسألة، وقال بأنَّ الفعلَ يُعدَّى إلى شيئين بمعنيين مختلفين إذا كان الحرفُ صالحاً لذلك، ولا فرقَ بين المتضادّين والمختلفين، ومثَّل لتعدي الفعل بمعانٍ مختلفة بقوله: "رأيتُ زيداً بثيابهِ بالبصرةِ بقصْدٍ منّي)، فالباء الأولى للمصاحبة، والثانية ظرفيّة، والثالثة سببيّة، وكلّها تتعلّق بـ(رأيت) (أبو حيّان الأندلسي، د. ت). وممّن ردَّ بعَدَم النظير في هذه المسألة المالقي، إذ احتجَّ على الكسائي وردَّ قوله بأنَّ المستثنى منصوب على تقدير (إلّا أنَّ زيداً لم يقم)؛ لأنَّ حذف (أنَّ) وخبرها لا نظيرَ له في كلام العرب (المالقي، ١٤٠٥هـ).

- **لا يوجد فعلٌ للتعجُّب يتعدّى لجملة تكون في موضع نصب.** في إعراب (كان) من نحو: (ما كانَ أحسن زيداً)، عَدَّ أكثرُ النحويين مِنْ مواضع زيادة (كان)، هو زيادتها بين (ما) التعجّبية وفعلها، نحو: (ما كانَ أحسن زيداً)، وغَرَضُ زيادتها في هذا الموضع هو لبيان أنَّ الحُسْنَ كانَ فيما مضى، فـ(ما) على قولهم مبتدأة، و(أحسن زيداً) الخبر، و(كان) زائدة ملغاة عن العمل (سيبويه، ١٤٠٣هـ).وخالف الزَّجاجيُّ النحويين في ذلك، ورأى أنَّ (كان) هي ناقصة في هذا الموضع، وفيها ضمير يعود على (ما) المبتدأة، وخبر كان، هو: (أحسن زيداً)،

و(كان) واسمها وخبرها خبر (ما) (الزجاجي، ١٤٠٤هـ). ونَسَب بعضُهم هذا الرأي للجرمي والزّجاج (الأندلسي، ١٤٠٩هـ) واحتجَّ أبو علي الفارسي بعدم وجود النظير في هذه المسألة، وردَّ على قول الزجّاجي وغيره ممَّن ذَهبَ إلى أنّ (كان) في هذا الموضع غير زائدة، فقال: "والدليل على أنَّ الوجه الثاني –وهو أنْ تكون (كان) غير زائدة– لا يجوز أن فعل التّعجب على (أفْعَل) دونَ (فَعَل)، فلو كان قولك: (كان) فعلَ التعجّب، لوَجَبَ أن يكون على (أفْعَل) دون (فَعَل)، ألا ترى أنَّك لا تجدُ فعلا للتعجّب مبنيّاً على (فعَلَ)" (الفارسي، ١٩٨٣م، صفحة ١٦٧). وبذلك احتجَّ ابن السيّد وابن يعيش وابن عصفور•. كما احتجَّ أبو علي الفارسي بعدم وجود النظير بأنّ فعل التعجّب إنّما يتعدّى إلى الأسماء المفردة فينصبها، نحو: (ما أحسن زيداً)، ولم يقع في شيءٍ منه موضع المفرد جملةٌ في موضع النصب (الفارسي، ١٩٨٣م)، فجملة (أحسن زيداً) في موضع نصب، عديم النظير فوجب ردّه كذلك أشار ابن يعيش إلى عدم وجود النظير في هذه المسألة، فقال: "وكان السيرافيّ يذهب إلى جواز أن تكونَ (كان) ها هنا غير زائدة.. وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ فعل التعجّب لا يكون إلّا على (أفعل) منقولا من (فَعَل)، فجعله على غير هذا البناء عديم النظير" (ابن يعيش، د.ت، صفحة ٧/ ١٥٠). ويرجّح قول الجمهور أنَّ زيادة (كان) بين المتلازمين لها نظائر في العربية، نحو زيادتها بين الفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والجار والمجرور (ابن السراج، ١٤٠٥هـ)، فجعْلها من هذا الباب أولى من الدخول فيما لا نظير له.

- **لا يوجد فعلٌ فاعله محذوف في قولهم (ضَرَبَني وضَرَبتُ زيداً).** اختَلَفَ النحاة في فاعل (ضرِبني) في: (ضرَبَني وضَربْتُ زيداً)، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى القول بوجود فاعل مضمر في (ضَرَبَني) دلَّ عليه المفعول في: (ضرَبْتُ زيداً) (سيبويه، ١٤٠٣هـ). ورأى الكسائيُّ أنَّ الفاعل محذوف دون الحاجة إلى إضماره (العكبري، ١٩٨٦م) احتجَّ ابن يعيش بعدم وجود النظير في ردّه على الكسائي بأنَّ الفاعلَ في (ضَرَبني) محذوف دون إضماره، فقال: "وأمّا حذف الفاعل البتّة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيءٍ مِن كلامهم، فكانَ ما قلناه، وهو الحِمْل على الإضمار بشرط التفسير أولى، إذْ كان له نظير في كلام العرب" (ابن يعيش، د.ت، صفحة ١/ ٧٧).وأشارَ سيبويه إلى هذا الدليل، فاحتجَّ لوجوب الإضمار بأنَّ الفعل لا يجوز أن يخلو من فاعل، فقال: "إذا أعملْت الآخر فلا بدَّ في الأوّل من ضمير الفاعل، لئلا يخلو من فاعل.. ولا يكون الفعل بغير فاعل.. لا يخلو الفعل من مضمرٍ أو مظهر مرفوع من الأسماء" (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ١/ ٧٩).ونجد عند بعض النحويين نظائر لقول الكسائي، منها (ابن مالك، ١٤١٠هـ)، قول الشاعر:

تَعَفَّقْ بالأرْطى لها وأرادَها رِجَالٌ فَبَدَتْ نَبْلَهُم وكليْبُ

(علقمة الفحل، ١٩٦٩م، صفحة ٣٨)ومِن ذلك قول الشاعر:

فَإنْ كانَ لا يُرْضيْكَ حتَّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ لا أخالُكَ راضِيَاً

(المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ١٤٠٦هـ، صفحة ٢/ ٦٢٨)ففي (يُرضيك) فاعلٌ محذوف، وردَّ الجمهور هذا الرأي وقالوا: أمَّا البيت الأوّل فإنَّه يُخرَّج على أن يكون ضمير الجمع عائداً بلفظ المفرد (ابن عصفور، د.ت). قال سيبويه: "فإن قلت: (ضربني وضربت قومك) فجائز، وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: (هو أكرَم الفتيان وأحسنه)" (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ١/ ٧٩). وكان ينبغي أن يقولَ: (أحسَنَهم)، فأجرى ذلك مجرى المفرد (ابن عصفور، د.ت).

أمّا البيت الثاني فلا حجّة فيه أيضاً؛ لاحتمال أن يكون أضمَرَ الفاعل لدلالة (راضياً) عليه، كأنّه قال: (لا يُرضيك مُرضٍ)؛ لأنّه قد علم من يعود إليه، فكأنّه قال: (لا يُرضيك أيُّ شيءٍ) (أبو علي الفارسي، ١٤٠٨هـ، صفحة ٢/ ٥٠٥). وأيّد ابنُ الشجري الكسائي، مُحتجّا بقول الشاعر:

فأين إلى أينَ النَّجَاةَ بِبَغلَتي أَتَاكِ أتاكِ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

(ابن الشجري، ١٤١٣هـ، صفحة ١/ ٣٧٢)فقال: "حذف أحد الفاعلين من قوله: (أتاك أتاك اللاحقون) يقوّي ما ذَهَبَ إليه الكسائي من حذف الفاعل في باب اعمال الفعلين، ألا تراه لو أضمرَ الفاعل ولم يحذف لقال: (أتوك أتاك اللاحقون)، أو: (أتاك أتوك اللاحقون)" (ابن الشجري، ١٤١٣هـ، صفحة ١/ ٣٧٢).ومِنَ النحويين مَنْ ردَّ هذا القول بما ردَّ به البيت الأول، أو أنَّ هذا ليس من باب التنازع أصلاً، بل هو من باب تكرير وتأكيد الفعل (ابن عصفور، د.ت).وثمَرةُ الخلاف في هذه المسألة بين سيبويه والكسائي، فيما إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، سيبويه يضمر الفاعل فيقول: (ضربوني وضربْتُ قومك) و(ضَرَباني وضَربتُ أخويْك)، دونَ إضمار. أمّا الفرّاء فحجّته في منعه هذا الأسلوب فهي أنَّ فيه إضماراً قبل الذّكر، وهو ممتنع (ابن يعيش، د.ت).وقوله مردود؛ لثبوت هذا الأسلوب في كلام العرب، كما نقل سيبويه عنهم قولهم: (ضَرَبوني وضربتُ قومك) (سيبويه، ١٤٠٣هـ). وقد وردَ عن العرب الإضمار قبلَ الذِّكْرِ في مواضِعَ عدّة، على شريطة التفسير، نحو

إضمار الشأن والقصّة (سيبويه، ١٤٠٣هـ)، كما نَقَلَ ابنُ مالك عن الفرّاء أنّه أجاز هذا الأسلوب بشرط ذِكر الفاعل متأخّراً، نحو: (ضرَبَني وضربتُ قومَك) (ابن مالك، ١٤١٠هـ).

- **لا يوجد فعلٌ يتغَّير لفظُهُ دونَ معناه إذا جاءت بعده أداتا جزم (لم) و(لمّا).** إذا دَخَلَت الأداتان (لم) و(لمّا) على الفعل المضارع قَلَبَتْ معناه إلى المُضي، فقولك: (يقوم زيد) هو للحال والاستقبال، فإذا دخلت (لم) و(لمّا) وقلتَ: (لم يَقُمْ زيدٌ)، فيكون المعنى في الماضي (الرماني، معاني الحروف، ١٤٠٧هـ)، ورأى الجزولي وغيره أنَّ الفعل المضارع بعد (لم) و(لمّا) كان ماضي اللفظ، ولمّا دخلَت عليه الأداتان غيّرت لفظه إلى المضارع دون معناه (الجزولي، د.ت). ونُسِبَ هذا القول لسيبويه (الأندلسي، ١٤٠٩هـ)، وذَهَبَ المبرّد وابن السرّاج والرمّاني وأبو علي الفارسي وغيرهم، إلى أنَّ الفعل المضارع إذا دَخَلَت عليه (لم) و(لمّا)، تغيّر معناه إلى المُضي دونَ لفظه (المبرّد، المقتضب، د.ت)، وهو ظاهر قول سيبويه كما أشار المراديُّ (المرادي، ١٤١٣هـ). وفي الاحتجاج بعدم النظير في هذه المسألة، احتجّ أبو علي الشلوبين لعدم صحّة قولهم أنّ (لم) و(لمّا) تصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه، فقال: "وأمّا قوله•: وله (أي للفعل الماضي) قرينتان تصْرِفَان لفظه إلى المُبهم دونَ معناه، وهما (لم) و(لمّا) الجازمتان، وهذا وإنْ كانَ قد قال به غيره فإنَّه لا نظير له، والأوْلى أنْ يُقالَ في (لم) و(لمّا) الجازمتان: إنهما تصرفان معنى المبهم إلى الماضي كـ(ربما) و(لو)" (الجزولي، د.ت، صفحة ٢/ ٤٦٠)، وأوضّحَ ابن مالك هذا الاحتجاج حيث قال: "والأوّلُ• قولٌ ضعيف لا نظيرَ له، والثّاني هو الصحيح؛ لأنّه نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد (لو) و(ربما) و(إذا)، كقول الله تعالى: [ولو يؤاخذ اللهُ الناسَ بظلمهم ما ترك عليها مِنْ دابّة] (سورة النحل: ٦١.)، وكقوله تعالى: [وإذا تقول للّذي أنعَمَ اللهُ عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك] (سورة الأحزاب: ٣٧)" (ابن مالك، ١٤١٠هـ، الصفحات ١/ ٢٧-٢٨). وبمثله احتجّ المراديُّ (المرادي، ١٤١٣هـ). ووجه الاحتجاج بعدم النظير في هذه المسألة، أنّه لا يوجد فعلٌ في العربيّة يتغيّر لفظه دونَ معناه إذا جاءَ بعده حرف، بخلاف تغيّر المعنى فهو نظير تغيّر المضارع بعد (لو) و(إذا)، فلفظُه للمضارع ومعناه للمُضي، وهذا احتجاج قويٌّ على هذا الرأي، والله أعلم.وقد احتجَّ أصحاب القول الأوّل بأمرين: الأوّل، أنّك إذا ناقَضْتَ مَنْ أوْجَبَ قيام زيد، فقال: (قامَ زيدٌ)، قُلت: (لم يَقُمْ)، ووجْهُ المناقضة تكون بإدخال أداة النّفي على القول المراد نفيه، فلو قال: (زيدٌ قائمٌ) وأردْتَ نقضَ قوله لقلت: (ما زيدٌ قائمٌ) (أبو حيّان الأندلسي، د. ت). الثاني: أنَّ صرْف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأنّ المحافظة على المعنى أولى، فالألفاظ خادمة للمعاني (أبو حيّان الأندلسي، د. ت) وتلك الحجّتان ضعيفتان؛ لأنّ نقض الكلام ونفيه يعتمد على المعاني لا على الألفاظ، والاحتجاج بعدم وجود نظير له في العربية كافٍ لردّهما.
- **لا يوجد فعلٌ مُضْمَر دونَ مفسّرٍ ولا عوض.** اتّفقَ النحويون على أنَّ المصدر مِنْ (أن) وما دَخَلَت عله بعد (لو)، نحو: (لو أنَّك جئتني لأكرمْتُك) في موضع رفع (ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٤١٢هـ) (ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٤١٢هـ)، واختلفوا في رافعه، فرأى سيبويه بأنّه مرفوع بالابتداء، فقال: "تقول: (لو أنّه ذاهب لكان خيراً)، فـ(أن) مبنيّة على (لو) كما كانت مبنيّة على (لولا)، كأنّك قلت: (لو ذاك)، ثمَّ جعَلْتَ (أن) وما بعدها في موضعِه، فهذا تمثيل وإنْ كانوا يبنون على (لو) غير (أنَّ) (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ٣/ ١٢١)، وقال في موضعٍ آخر: "و(لو) بمنزلة (لولا)، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى (أنَّ)، نحو: (لو أنّك ذاهب)" (سيبويه، ١٤٠٣هـ، صفحة ٣/ ١٣٩)، ونَسَبَ ابنُ عصفور هذا القول لبعض البصريين (ابن عصفور، د.ت)، ورجّحهُ هو وابنُ مالك (ابن مالك، ١٤١٠هـ). أمّا المبرّد فقد خالف سيبويه ورأى أنه مرفوع بفعلٍ مقدَّرٍ تقديره ثبت أو وقع (المبرّد، المقتضب، د.ت)، ونَسَبَ ابنُ هشام إليه بأنّه جوّز الوجهين (ابن هشام الأنصاري، شرح قصيدة كعب بن زهير، د. ت)، ونَسَبَ بدرُ الدين ابن مالك قول المبرّد للأخفش (ابن مالك، ١٤١٠هـ)، كما نسَبَه المراديُّ للكوفيين (المرادي، ١٤١٣هـ). ووافق المبرّد، ابنُ السّراج والزّجاج وغيرهم• واحتجَّ ابنُ مالك بعدم وجود النظير في هذه المسألة في ردّه على قول المبرّد ومن وافقه برفع (أنّ) وما دَخَلَت عليه بفعلٍ مُضمر تقديره (ثبت)، فقال: "وما ذَهَبَ إليه• هو الصحيح، فإنَّ إضمار فعل دون مفسّرٍ ولا عوض لا نظير له" (ابن مالك، ١٤١٠هـ، صفحة ٢/ ٤٠)، وجَعَلَ بدر الدين نظير ذلك بما اتّفقَ عليه النحويون مِن إضمار (ثبت) بعد (ما) من قولهم: (لا أُكلّمه ما أنَّ في السّماء نجماً)، (لا أفعله ما أنَّ حراء مكانه) (ابن مالك، ١٤١٠هـ). ومن ذلك جعل ابن هشام أيضاً إضمار (كان) بعد (أن) و(لو)، نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم: (التمس ولو خاتماً من حديد) (البخاري، ١٩٧٨، صفحة ٩/ ٢٠٥) وأرى أنَّ ما ذَكَره ابن مالك غير كافٍ بالردّ على المبرّد ومن وافقه في رفع (أنَّ) وما دخلت عليه بعد (لو) بـ(ثبت) مقدَّرة دلَّ عليها ما تقتضيه (أنّ) من التأكيد والثبوت، وبخاصة مع ثبوت إضمار الفعل دون مفسّر عندما يدلُّ عليه السياق؛ لذا قال بدر الدين عن هذا القول: "وهو أقرب إلى القياس ممّا ذَهَبَ إليه سيبويه" (ابن الناظم، ١٩٩٨م، صفحة ٧١١) واحتجَّ المبرّد ومن تابعَه بأنَّ (لو) لا يليها إلّا الفعل ظاهراً أو مقدَّراً؛ وذلك لأنّها تشارك حروف الجزاء في ابتداء الفعل وجوابه، فظهوره نحو: (لو

جئتني لأكرمُتك)، وإضماره نحو قوله تعالى: [قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي] (سورة الإسراء: ١٠٠)، فكذلك يكون الحُكْم على (أنّ) وما دخلت عليه، فإنَّ في ذلك إبقاء لـ(لو) على الاختصاص بالفعل ولا حاجة لإخراجها من هذا بدون دليل (المبرّد، المقتضب، د.ت)، على أنّ تقدير (ثبت) أو (وقع) تدلّ عليه (أنّ) لِمَا فيها من معنى الثبوت (ابن هشام الأنصاري، شرح قصيدة كعب بن زهير، د. ت). وشبّه سيبويه وقوع (أنّ) بعد (لو) مقدّرة باسم، والأصْلُ فيها أن لا يقع بعد (لو) إلّا الأفعال، بقوله: (مررت بذي تسلم)، فوَقَعَتْ (تسلمْ)، وهو فعل، بعد (ذي)، والموضع هو موضع اسم (سيبويه، ١٤٠٣هـ). وذَكَرَ ابنُ مالك وغيره أنَّ سيبويه شبَّه وقوع (أن) بعد (لو) بوقوع (غُدوة) منصوبة بعد (لدُنْ)، برغم أنَّ ما بعدها يكون مجروراً (ابن مالك، ١٤١٠هـ).

الخاتمة

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، وهي:

- احتكم النحاة إلى عدم النظير عند انعدام الأدلة القياسية والسماعية.
- عند وجود الدليل العقلي أو النقلي على صحة القاعدة لم ينظروا إلى وجود النظير أو عدمه، وإنما يُذْكَر من قبيل الاستئناس به، وإن اجتمع النظير والدليل فهو الغاية.
- ممّا سبق نستطيع أنْ نقول إنّ عدم النظير ليست من العلل والتي يعتمد عليها عند إثبات القاعدة النحوية، وإنّما يلجأ إليها في عند رفض القاعدة، وأنّ الدليل العقلي والقياس متى وجد، لا ينظر إلى عدم النظير وإنْ أتي ذلك بوزن ليس له مثال في العربية، ولم تذكره العرب.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن السراج. (١٤٠٥هـ). الأصول في النحو (المجلد الأولى). (عبد الحسين الفتلي، المحرر) بيروت: مؤسّسة الرسالة. ابن الشجري. (١٤١٣هـ). أمالي ابن الشجري (المجلد الأولى). (تحقيق: محمود محمد الطناحي، المحرر) مصر: مكتبة الخانجي. ابن الناظم. (١٩٩٨م). شرح ألفية ابن مالك. (تحقيق: عبد الحميد السيّد، المحرر) بيروت: دار الجيل. ابن جني. (د. ت). الخصائص (المجلد الرابعة). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ابن عصفور. (د.ت). شرح جمل الزجاجي،لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق:د.صاحب جعفر ابو جناح، دون ذكر الدار. (صاحب أبو جناح، المحرر) ابن مالك. (١٤١٠هـ). شرح التسهيل (المجلد الاولى). (تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد البدوي، المحرر) دار هجر. ابن منظور. (١٤١٤هـ). لسان العرب (المجلد الثالثة). بيروت: دار صادر. ابن هشام الأنصاري. (١٤١٢هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (المجلد الأولى). (تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، المحرر) دار الفكر. ابن هشام الأنصاري. (د. ت). شرح قصيدة كعب بن زهير. (تحقيق: محمد محيي الدين حميد، المحرر) دار الفكر. ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصّل. بيروت: عالم الكتب. أبو البركات الأنباري. (١٤٠٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف. (محمد محيي الدين، المحرر) بيروت: دار الفكر. أبو القاسم الزجاجي. (١٤٠٤هـ). الجمل في النحو (المجلد الاولى). (تحقيق: علي توفيق الحمد، المحرر) الأردن: دار الامل. أبو حيّان الأندلسي. (١٤٠٩هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب (المجلد الأولى). (تحقيق مصطفى النماس، المحرر) مصر: مطبعة المدني. أبو حيّان الأندلسي. (د. ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. (تحقيق: دكتور حسن هنداوي، المحرر) دمشق: دار القلم. أبو علي الفارسي. (١٤٠٨هـ). الشعر (المجلد الأولى). (تحقيق: محمود الطناحي، المحرر) مصر: مكتبة الخانجي. أبو علي الفارسي. (١٩٨٣م). المسائل المشكلة المعرفة بالبغداديات. (تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، المحرر) بغداد: مطبعة العاني. الجزولي. (د.ت). المقدمة الجزولية في النحو. (تحقيق: شعبان عبد الوهاب، المحرر) السعودية: مطبعة أم القرى. الرضي. (١٩٧٥م). شرح الشافية. (محمد نور الدين و محمد الزفزاف، المحرر) بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية. الرماني. (١٤٠٧هـ). معاني الحروف (المجلد الثانية). (تحقيق: عبد الفتاح الشلبي، المحرر) السعودية: مكتبة الطالب الجامعي. الرماني. (١٩٨٩م). الحدود في النحو. (تحقيق: مصطفى جواد، المحرر) السرقسطي. (١٤١٣هـ). الأفعال. (تحقيق: حسين محمد شرف، المحرر) القاهرة: المطابع المنيرية. السيوطي. (١٣٩٤هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، المحرر) الكويت: دار البحوث. العكبري. (١٩٨٦م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (المجلد الأولى). (تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، المحرر) دار الغرب الإسلامي. المالقي. (١٤٠٥هـ). رصف المباني في شرح حروف المعاني (المجلد الثانية). (تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، المحرر) دمشق: دار القلم. المبرّد. (١٤٠٦هـ). الكامل في اللغة والأدب (المجلد الأولى). (تحقيق: محمد الدالي، المحرر) مؤسّسة الرسالة. المبرّد. (د.ت). المقتضب. (محمد عبد الخالق عضيمة،

المحرر) عالم الكتب. المرادي. (١٤١٣هـ). الجنى الداني في حروف المعاني (المجلد الأولى). (تحقيق: فخر للالدين قباوة، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية. سورة الأحزاب: ٣٧. (بلا تاريخ). سورة الإسراء: ١٠٠. (بلا تاريخ). سورة النحل: ٦١. (بلا تاريخ). سيبويه. (١٤٠٣هـ). الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ. (المجلد الثالثة). (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المحرر) عالم الكتب. عبد الله البطليوسي. (١٩٨٠م). الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل. (تحقيق: سعيد سعودي، المحرر) بغداد: دار الرشيد. علقمة الفحل. (١٩٦٩م). ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري. (تحقيق: لطفي الصقّال، المحرر) دمشق: دار الكتاب العربي. محمد إسماعيل البخاري. (١٩٧٨). صحيح البخاري. لبنان: دار المعرفة. محمود فجال. (١٩٨٩). الإصباح في شرح الاقتراح (المجلد الأولى). دمشق: دار القلم. محمود فوزي الكبيسي، و أحمد صفاء العاني. (١ ٣, ٢٠٢١). من نظرية العامل إلى نظرية الفاعل. rimak، صفحة ٩. doi:http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.3-3.20

هوامش البحث

- جاء في لسان العرب: ١٥/ ٥٤: "وعزويت: فعليت، قال ابن سيده: وانما حكمنا عليه بأنّه فعليت لوجود نظيره وهو عفريت ونفريت، ولا يكون "فعويلا" لأنّه لا نظير له، قال ابن بري: جعله سيبويه صفة، وفسّره ثعلب بأنّه القصير، وقال ابن دريد: هو اسم موضع".
- ينظر: الأصول: ١/١٩٦، والمسائل البغداديات: ١/ ٤٨٧، ٥٠٣، والمقرّب: ١/ ١٤٨، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٤٦، والارتشاف: ٢/ ٢٧٢، والهمع: ٣/ ١٦٨-١٦٩.
- ينظر الأصول: ١/ ٢٨١، وشرح المفصّل: ٢/ ٧٢، ورصف المباني: ١٧٦.
- ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: ٢٢٧، وشرح المفصّل: ٧/ ١٥٠، وشرح الجمل: ١/ ٥٨٥.
- يقصد الجزولي.
- يريد قول الجزولي ومن تبعه.
- الأصول: ١/٢٦٩-٢٧٠، ومعاني الحروف: ١٠١، والجنى الداني: ٢٧٩.
- يريد سيبويه.